حرق الرصاص

نزع السلاح من الذخيرة

تقوم الدول بشراء ذخيرة تقليدية أكثر مما تستخدم. وبالرغم من مبادرات التخلص الأخرى، فإن جزء كبيرا من فائض مخزن ذخيرة أي دولة يحتاج في نهاية المطاف إلى نزع السلاح– هي عملية يتم فيها تفكيك الذخيرة بصورة آمنة أو تدميرها وفي الوقت نفسه الاستفادة من موادها القيمة. وتملك معظم الدول الغربية مرافق نزع سلاح «رسمية» مما يعني أنها مرافق مملوكة للدولة وتشغلها وزارة الدفاع. وتقوم هذه المرافق بشكل منتظم بمعالجة الذخيرة التي أعلنت قوات الأمن أنها غير آمنة للاستخدام الميداني. ويتم القيام بهذا عادة من قبل عسكريين باستخدام أساليب تفكيك بسيطة أو من خلال الحرق العلني أو التفجير العلني.

عدد محدود من الشركات المؤهلة تحتل السوق العالمي لنزع السلاح

غير أن نهاية الحرب الباردة أوجدت فائضا ضخما من الذخيرة، لم تستطع هذه القدرة «الرسمية» على نزع السلاح على التعامل معها. وبسبب الحمولات الضخمة الموجودة والضغوطات الزمنية – حيث تصبح الذخيرة غير آمنة مع مرور الوقت– عملية نزع السلاح تصبح خيار فعال من حيث التكلفة. فإن هذه العمليات تحتاج إلى آلات متخصصة ومحوسبة وخطوط مرنة ومعدلات إنتاج عالية لا يمكن لغير الصناعة توفيرها. ووفرت كميات الذخيرة الضخمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في الولايات المتحدة وأوروبا وفرة الحجم اللازمة لانتعاش هذه الصناعة.

ويقدم هذا الفصل لمحة تمهيدية عن المقاولين الرئيسيين لنزع السلاح في العالم من خلال فحص نشاطاتهم وتقنياتهم وأسواقهم والتحديات التي تواجههم. وهو يعتمد على البيانات الحديثة من ممثلي الصناعة ومستندات حلف شمال الأطلسي غير السرية والتي تم رفع السرية عنها ومقابلات مع الأطراف المعنية الرئيسية في مجال نزع السلاح في الحكومات والمنظمات الدولية. ويركز الفصل على وسط وغرب أوروبا إلى جانب الولايات المتحدة وكندا والتي تعتبر مسؤولة عن الغالبية العظمى من نشاطات نزع السلاح في العالم.

وتشمل النتائج الرئيسية للفصل ما يلي:

- تتركز صناعة نزع السلاح حاليا في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
- تعمل الصناعة بموجب قواعد تنافسية موحدة.
- رغم توفر التكنولوجيا لتدمير الغالبية العظمى من أنواع الذخيرة، فإنها قد لا تتوفر في الإطار الزمني المطلوب وغير موجودة عموما في الدول التي تحتاجها بشكل ملحّ.
- بعيدا عن الولايات المتحدة، حيث تتصارع قلة من المقاولين على تقليل مخزون الذخيرة التقليدية الهائل، فإن الكثير من المرافق الصناعية التابعة لدول حلف شمال الأطلسي قد قللت من قدراتها على نزع السلاح.
- لا تزال الذخيرة العنقودية، وخصوصا صواريخ أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة، تشكل جزءاً كبيرا من نشاط نزع السلاح في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.
- تشمل أنظمة إتلاف الذخيرة في العديد من الدول الدمج بين الحرق العلني والتدمير العلني وطرق نزع السلاح.
- تعتبر تكلفة نقل ونزع سلاح كميات كبيرة من الذخيرة الضخمة وتشكل عبئا ماليا كبيرا على أي وزارة دفاع.
- ليس هناك حاليا أي معيار أو تشريع أو آلية التزام دولية أو أوروبية تعالج على وجه الخصوص نزع سلاح من الذخيرة من قبل مقاولين تجاريين.
- لا تشارك وزارات الدفاع تلقائيا في نشاطات قطاع نزع سلاح الذخيرة على نحو تجاري، إلا إذا كانت الذخيرة القادمة من قواتها المسلحة الوطنية تشكل جزء من العملية.

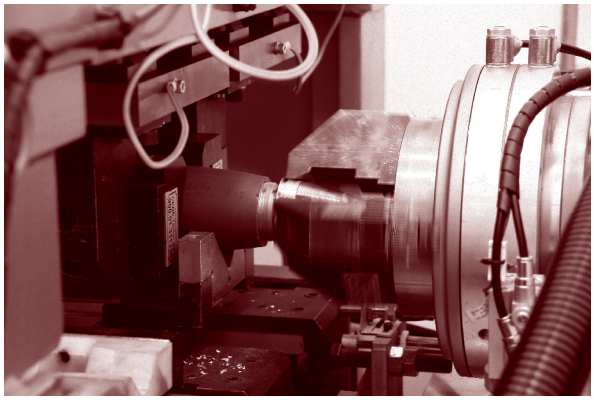

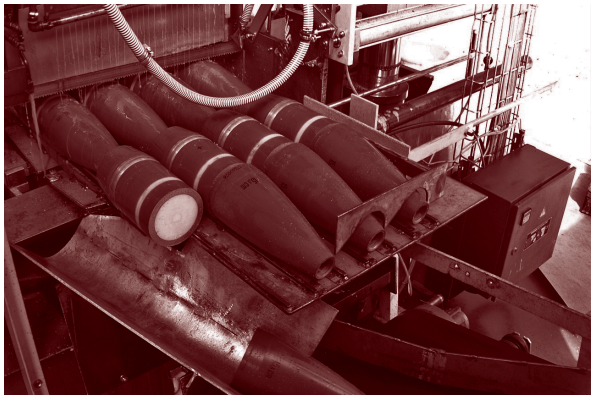

الصورة (يسار): صاعق مقدمة مقذوفة تم نزعه عن بعد خلال عملية تفكيك في كيركالي في تركيا، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧. وكالة دعم الناتو ©

الصورة (يمين) مناشير تقوم بقص المقذوفات شديدة الانفجار وتكشف الشحنة المتفجرة فيها. بعد ذلك يتم نقل المحتويات على حزام ناقل إلى المحطة التالية حيث تتم إذابة المتفجرات. لوبين في ألمانيا، ٢٠١٢. © Spreewerk Lübben GmbH

الجدول: ٩,٢ التكاليف الدلالية لنزع ذخيرة السلاح ٢٠١١	
نوع/ مكون الذخيرة	التكاليف الدلالية (يورو/ طن)
ذخيرة الأسلحة الصغيرة *(عيار ٢٠ ملم)	١٠١- ٥٢٩ (١٣٢- ٦٩١ دولار)
الصواعق	٢٣٧- ١,٠٣٩ (٣١٠- ١,٣٥٧ دولار)
الدواسر**	٨٥٦ (١,١١٨ دولار)
الرؤوس الحربية (شديدة الانفجار)***	٥٦٤- ٦١٠ (٧٣٧- ٧٩٧ دولار)
المدافع والعيار المتوسط (٢٠-١٠٥ ملم)	٤١٩٧٥٧ (٥٤٧- ٩٨٩ دولار)
الألعاب النارية	١٦,٥٤ (٢,١٦٠ دولار)

الملاحظات
* اعتمادا على التقنية والوفرة
** تحويل إلى متفجرات اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى استرداد التكلفة
*** التكاليف بعد إزالة وتدمير مخازن الخراطيش
المصدر: مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (2011b)

- في الدول التي يعتبر فيها نزع السلاح اقل تطورا ولا يلبي فيها المقاولون معايير السلامة السائدة، فإن احتمالية الحوادث أعلى بكثير خلال العمليات الصناعية.

يعتبر صانعو السياسيات والمبرمجون اقل ميلا إلى الاطلاع على نشاطات نزع السلاح. غير أن الأبحاث تبين أن المقاولين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يعالجون بشكل روتيني كميات ضخمة من الذخيرة التقليدية. وهم أيضا لاعبون مهمون في برامج السيطرة على السلاح ونزع سلاح الذخيرة التي يمولها المانحون.

حفزت وحدت التشريعات البيئية من نشاطات نزع السلاح

يعمل مقاولو نزع السلاح بموجب أطر تنظيمية معقدة تشمل معايير الذخيرة العسكرية السرية إلى جانب التشريعات المدنية العامة الرامية إلى السيطرة على عمليات المعالجة المستمرة والضخمة. ومن بين هذه العوامل، فقد أثر الالتزام بالتشريعات البيئية الدولية والإقليمية والوطنية على تطور تقنيات نزع السلاح الخاصة بالتفكيك والحرق والتفجير المضبوط للذخيرة التقليدية. وقد فرضت القيود البيئية المتشددة المتزايدة على الانبعاثات- وخصوصا في الاتحاد الأوروبي- شمول أنظمة رقابة معقدة على التلوث في نهاية خطوط نزع السلاح إلى جانب استرداد واعادة التصنيع وإعادة مكونات الذخيرة. ويبقى هذا الأمر متطلبا هاما في الصناعة.

غير أن متطلبات الالتزام البيئي تتعارض غالبا مع ضغط المجتمع الدولي من اجل سرعة تدمير الفائض بتكاليف معقولة (انظر الجدول ٩-٢). فعلى سبيل المثال، فإن متطلبات الترخيص المتعددة تبطأ برامج نزع السلاح في حين تزيد الحاجة إلى الالتزام بالتشريعات البيئية من تكاليف نزع السلاح على الحكومات التي تتعامل مع المقاولين. ويعكس الجدل الدائر حاليا والذي يحيط بالتأثير البيئي للحرق العلني والتدمير العلني ومقدار معادلة إيرادات الاسترداد واعادة التصنيع وإعادة الاستخدام لتكاليف نزع السلاح الإجمالية الصراع الأساسي بين المتطلبات البيئية والحاجة إلى طريقة مجدية اقتصاديا في مجال نزع السلاح الصناعي.

يبدأ هذا الفصل بوصف اللاعبين في الصناعة والأسواق التي يتنافسون فيها إلى جانب الفرص محتملة الظهور في المستقبل المنظور. ويحدد القسم التالي نشاطات الصناعة وعملياتها الصناعية الرئيسية وقدراتها العامة. ويذكر القسم الثالث بالتفصيل النظام المعقد في الصناعة في مجال التنظيم والالتزام بالإضافة إلى قيوده اللوجستية وقيود السلامة. ويبرز القسم الأخير الجدل المستمر حول الاعتبارات البيئية مقابل الجدوى الاقتصادية ويناقش مزايا وسيئات الحرق العلني والتدمير العلني إلى جانب أهمية سياسات الاسترداد واعادة التصنيع وإعادة الاستخدام.